المحاضرة التاسعة: الدور الدولي لمحاربة الفساد المالي والإداري

تمهيد

ممّا سبق معنا في محاضرات سابقة عن الآثار الوخيمة والمدمرة للفرد والمجتمع جرّاء أخطر أنواع الفساد وهما الإداري والمالي، فلا شكّ أنّ الدول التي تعاني من هذين النوعين من الفساد تحاول محاربته والتخلّص منه كي تبقى قوية لا تهتزّ أركانها ولا تتزعزع ولا تكون مطمعا لدول أخرى ذات سيادة قوية واقتصاد مهيمن، فما هو الدور الدولي في محاربة ظاهرة الفساد المالي والإداري؟

♣ الركائز الأساسية في محاربة الفساد المالي والإداري

لكي تحارب الدول الفساد الإداري والمالي لا بدّ لها من ركائز يجب الاعتماد عليها قبل كلّ شيء، ومن أبرز هذه الركائز ما يلي:

- ♦ ضرورة البدء باجتثاث ومحاربة حالات الفساد السياسي باعتباره مظهرا من مظاهر الفساد الكبير الذي يخفي وراءه حالات فساد اقتصادي واجتماعي ومؤسسي.
- ♦ معرفة جوانب الفساد الإداري والمالي وتعدد أشكاله وأصنافه لوضع معالجة ناجحة له.
- ♦ معرفة الثغرات القانونية والإدارية ومعالجتها، وذلك لأنّ حالات الفساد الإداري والمالي والممارسات الإدارية المتلاحقة تبدأ من الأساليب العشوائية المرتبكة إلى الأساليب العلمية المنهجة والمدروسة، ومثل هذه الحالة قد تعقّد من طرق اكتشاف الفساد وملاحقتها قانونيا ومن ثمّ القضاء عليها.
- ♦ اتّخاذ الإجراءات المختلفة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، وذلك لأنّ شمولية ظاهرة الفساد أصبحت ظاهرة تواجه مختلف الشعوب والأمم والدول لذلك ينبغي تفعيل آليات دولية لمحاربة هذه الظاهرة، ومن هذه الآليات:

♣ الدور الدولي في محاربة الفساد المالي والإداري

إذا كانت الركائز الأساسية التي ينبغي على الدولة معرفتها مهمة لمحاربة الفساد المالي والإداري، فإنّ الدور الأهم والآليات الكفيلة بمحاربة هذا الفساد تتمثّل في الآتي:

- **الإرادة السياسية:** وذلك لأنّ مكافحة الفساد يتطلّب إرادة سياسية لخلق مؤسسات مالية قوية تشجع النزاهة والمساءلة في كل أجزاء القطاع العام.

- **إصلاح المؤسسات:** تزداد فرص النجاح حين تصمم البلدان إصلاحات لمعالجة الفساد من جميع الزوايا، فعلى سبيل المثال: إصلاح المؤسسات التعليمية المختلفة، فهذا من شأنه النهوض بالدول، لأنّ الدول المتقدّمة أساس قيامها هو التعليم، فإذا اعتمدت الدولة خطة ناجحة لإصلاح جميع مؤسساتها العامة والخاصة، فلا شكّ أنّها ستواكب وتنافس الدول المتقدمة.
- **تعزيز استقلالية ونزاهة الجهاز القضائي:** تعتبر السلطة القضائية من أهم أركان الديمقراطية، لأنّها تساعد على ضمان المساءلة والقابلية للمحاسبة وحماية حقوق المواطن، وتلعب دورا حاسما في مكافحة الفساد المالي والإداري، وذلك ببناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كلّ المؤثّرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.
- **إعطاء دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.**
- **تحسين الأجور والمداخيل خاصة للفئات التي تتعامل مع الجمهور من الموظفين العموميين.**
- **تشجيع السلوك الأخلاقي:** تقل فرص الفساد في وجود ممارسات شفافة وقائمة على الجدارة للتعيينات والوظائف، فيجب أن يعمل رؤساء الهيئات والوزارات والمؤسسات العامة على تشجيع السلوك الأخلاقي بتقديم قدوة واضحة على قمة الهرم الوظيفي.
- **إعداد ميثاق أخلاقي لكل مهنة.**
- **تخفيض عدد القوانين واللوائح وتبسيط الإجراءات في كافة الوحدات الإدارية.**
- **زيادة التعاون لمكافحة الفساد:** من الممكن أيضا أن تبذل البلدان جهودا متضافرة تجعل من الأصعب على الفساد أن يعبر حدودها الوطنية. فعلى سبيل المثال، قام أكثر من 40 بلدا حتى الآن بتجريم الرشاوى التي تدفعها الشركات لكسب صفقات تجارية في الخارج بمقتضى اتفاقية "**منظمة التعاون والتنمية للميدان الاقتصادي**" المعنية بمكافحة الفساد. وتستطيع البلدان الانخراط بقوة أيضا في أنشطة مكافحة غسل الأموال والحد من فرص الفساد العابرة للحدود الوطنية التي تتيح إخفاء حصيلة الفساد في مراكز مالية غير شفافة.
- **مواكبة التحديات الجديدة مع تطور التكنولوجيا وفرص التجاوز:** يتعين التركيز على المجالات عالية المخاطر مثل المشتريات وإدارة الإيرادات وإدارة الموارد الطبيعية بالإضافة إلى

الضوابط الداخلية الفعالة، ففي الشيلي وكوريا، على سبيل المثال، كانت نظم الشراء الإلكتروني أدوات قوية للحد من الفساد عن طريق تعزيز الشفافية وتحسين المنافسة.

- **الاستثمار في رفع مستويات الشفافية والفحص الخارجي المستقل**: يسمح هذا بتحقيق إشراف فعال من أجهزة التدقيق والجمهور العام. فعلى سبيل المثال، تستخدم كل من كولومبيا وكوستاريكا وباراغواي منصة إلكترونية تسمح للمواطنين بمراقبة التقدم المادي والمالي للمشروعات الاستثمارية. وفي النرويج، وُضِع معيار عالٍ للشفافية في إدارة الموارد الطبيعية.
- **المحاسبة** :وتعني مساءلة الأشخاص الذين يتولّون مناصب عامَّة وتتمُّ من خلال ثلاثة جوانب هي: المتابعة القانونيَّة، والمتابعة الإداريَّة، والمتابعة الأخلاقيَّة.
- **اهتمام الدول بالتعاليم الإسلامية في مكافحة الفساد**: وذلك من خلال ما يلي:

– اختيار الأكفاء للمناصب الإداريةَّ والوظائف وتحقيق الكفاية لهم، ويتمّ ذلك عن طريق إسناد الوظائف والأعمال لأهل الأمانة والاستقامة.

– عدم إسناد الوظائف والأعمال لمن حرص عليها وليس أهلاً لها.

– تنمية الوازع الدينيّ والأخلاقيّ لدى العاملين.

– ترسيخ مبدأ النصح والتناصح، وإشاعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

– اِجتناب الشبهات في التعاملات.

والخلاصة أنّ كبح الفساد تحدٍ يتطلب المثابرة على عدة أصعدة، لكنه يحقق كسبا وفيرا في نهاية المطاف. وهو يبدأ بالإرادة السياسية، ومواصلة تقوية المؤسسات لتعزيز النزاهة والمساءلة، والتعاون الدولي.